ترميز المداخلة:22

عنوان المداخلة: صناعة الهندسة المالية الإسلامية : بين مطرقة المالية التقليدية وسندان المنهج الإسلامي

ملخص:

لعل من دواعي بروز الأزمة المالية العالمية ما يمكن رده أساساً إلى الممارسات التي سادت في أسواق المال وانعدام الرقابة عليها في ظل ما يدعو له النظام الرأسمالي من الحرية المطلقة للسوق وعدم تدخل الدولة لتنظيمه، لفرضية مؤداها قدرته الذاتية على إعادة التوازن بنفسه، مما جعل من هذه الأزمة ظاهرة مثيرة للقلق لما لها من تداعيات خطيرة تُبرز قصور النموذج الرأسمالي و تهدد استقرار الاقتصاد العالمي برمته.

ولأن سلسلة الأزمات التي شهدها العالم هي بالدرجة الأولى أزمة نظام قائم بذاته، فقد تعالت الأصوات والصيحات إلى ضرورة تبني منهج الاقتصاد الإسلامي بديلاً وحلاً لهذه الممارسات الغير أخلاقية من خلال تطبيق أدوات مالية إسلامية تجمع بين المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية.

*/// **O**ne of the most important reasons for the emergence of the global financial crisis is the practice that prevailed in the capital markets and the lack of oversight in light of what calls him the capitalist system of absolute freedom of the market and the non-interference of the state to regulate, for the premise that the ability of self-rebalance himself, making this crisis an interesting phenomenon for concern because of its serious implications highlight shortcomings of the capitalist model and threaten the stability of the global economy as a whole.*

***B**ecause the series of crises that the world has witnessed the crisis is primarily a stand-alone system, the voices and shouts to the need to adopt an alternative approach to Islamic economics and a solution to these unethical practices through the application of Islamic financial instruments that combine the credibility and legitimacy of economic efficiency.*

***A**nd it can be addressed to the following research themes:*

- In the Islamic concept of financial engineering.

- Islamic financial engineering tools.

- Towards activating the role of Islamic financial engineering alternative to traditional financial engineering.

☜مقدمة الدراسة:

مما ساهم في تفاقم الأزمة العالمية ما يعرف بالحرية المطلقة في الأسواق وانعدام الرقابة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والسعي للربح، مع توسع العمليات المالية القائمة على الانتقال السريع والمضاربة عبر أسواق المال الرسمية وغير الرسمية، وتوغل العمليات المالية القائمة على استثمارات الحوافز المالية من خلال الصناديق السيادية وصناديق التحوط، إضافة إلى بروز أدوات مالية جديدة قائمة على الإبداع والابتكار المالي (المشتقات المالية) وتوغلها مما أدى إلى انتشار الأزمة كالنار في الهشيم، بفعل العولمة المالية وارتباط الأسواق المالية العالمية ببعضها البعض.

ومن هنا تظهر الحاجة الملحة للهندسة المالية الإسلامية كأداة مناسبة لإيجاد حلول جديدة وأدوات مالية مبتكرة تجمع بين الشريعة الإسلامية من جهة واعتبارات الكفاءة الاقتصادية من جهة أخرى، وفي هذه الفترة بالذات أين شهد فيها العالم تغيرات جذرية هائلة تمثلت في تغير أسلوب إدارة الموارد الاقتصادية إلى النمط الاقتصادي الحر، إلى جانب ترابط أسواق التمويل الدولية بفعل ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فإن ذلك يفرض ضغوطا تنافسية حادة قد تكون غير متكافئة بالنسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، وبالذات في أسواق التمويل والخدمات المصرفية والمالية، إذ يستدعي ذلك بالضرورة تطوير منتجات مالية إسلامية مستحدثة تضمن للمؤسسات قدراً من المرونة وحصصاً سوقية تساعدها على الاستمرار بفعالية.

☜ إشكالية الدراسة:

تأسيساً على ما سبق؛ يمكن طرح إشكالية الدراسة في صيغة التساؤل الآتي: ما هي ملامح الهندسة المالية الإسلامية؟ وكيف يمكن أن نُجسد دورها لتحل محل الهندسة المالية التقليدية؟

☜ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذي تلعبه الصناعة المالية الإسلامية من خلال توفير منتجات مالية تكون بديلاً لأدوات الصناعة المالية التقليدية.

☜ تقسيمات الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية سنقسم الدراسة الى ثلاثة محاور، وهي:

أولاً: في مفهوم الهندسة المالية الإسلامية.

ثانياً: أدوات الهندسة المالية الإسلامية.

ثالثاً: نحو تفعيل دور الهندسة المالية الإسلامية بديلاً للهندسة المالية التقليدية.

أولاً: في مفهوم الهندسة المالية الإسلامية

يُعرف الباحثين الابتكار المالي أو ما يسمى بالهندسة المالية بأنها التصميم والتطوير والتنفيذ لأدوات وآليات مبتكرة، والصياغة لحلول إبداعية لمشاكل التمويل[1].

و وفقاً لذلك فإن الابتكار المالي يتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية، وهي:

1- ابتكار أدوات مالية جديدة ؛مثل بطاقات الائتمان.

2- ابتكار آليات تمويلية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف الإجرائية لأعمال قائمة ،مثل: التبادل من خلال الشبكة العالمية والتجارة الإلكترونية.

3- ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية، مثل : إدارة السيولة أو الديون، ابتكار إستراتيجية جديدة لإدارة المخاطر، أو أنماط جديدة لإعادة هيكلة منظمات الأعمال للتغلب على المشاكل القائمة، أو إعداد صيغ تمويلية لمشروعات معينة تلائم الظروف المحيطة بالمشروع[2].

وإجمالاً الصناعة المالية هي ابتكار حلول مالية ترتكز على عنصر الإبداع والتجديد وتقدم حلولا فهي بطلك تلبي احتياجات قائمة أو تستغل فرصا أو موارد معطلة.

1-1- مفهوم الهندسة المالية الإسلامية: تشهد الصناعة المصرفية الإسلامية نمواً سريعا، إذ يبلغ عدد المصارف الإسلامية في العالم نحو 500 مصرف حتى عام 2013، موزعة على 75 دولة، فيما بلغ عدد المصارف التقليدية المقدمة لمنتجات مصرفية إسلامية 330 بنكا، فيما يقدر حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في سنة 2013م بـ: 1.5تريليون دولار[3].

وتُعرف الهندسة المالية الاسلامية بأنها مجموع الأنشطة التي تتضمن عمليات التصميم والتطوير والتنفيذ لكل من الأدوات والعمليات المالية المبتكرة إضافة إلى صياغة حلول ابداعية لمشاكل التمويل وكل ذلك في إطار توجهات الشريعة الإسلامية[4].

وتهدف الهندسة المالية الإسلامية إلى إيجاد آليات وأدوات تمثل حلولاً إبداعية للإدارة التمويلية، تجمع بين الكفاءة الاقتصاديَّة والمصداقية الشرعية هدفها تعظيم القيمة المضافة وإيجاد حلول مالية من أجل البقاء والنمو، وذلك استجابة للتطورات الحاصلة في بيئة النشاط الاقتصادي الذي تمارس عملها فيه.

وتحظى الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بأهمية أكبر من قبل المصارف الإسلامية خاصة ما تعلق بتطوير وابتكار منتجات مالية إسلامية قادرة على منافسة المنتجات التقليدية وتوفير أساليب تمويلية واستثمارية ذات عائد وكفاءة اقتصادية عالية، تُمثل الهندسة المالية مدخلاً مهماً للصناعة المصرفية الإسلامية من أجل توفير تلك المنتجات.

وتتمثل خصائص الهندسة المالية الاسلامية فيما يلي[5]:

– **تحقيق المصداقية الشرعية:** يُقصد بالمصداقية الشرعية توافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية مع تجنب الخلافات الفقهية حول المنتج، وهذا يعني أنه من الواجب الوصول إلى أكبر قدر من المنتجات التي تخلو قدر الإمكان من الجدل الفقهي وتحترم ضوابط المعاملات في الاقتصاد الإسلامي.

– **تحقيق الكفاءة الاقتصادية:** والمقصود من الكفاءة الاقتصادية هو تلبية احتياجات المتعاملين بأقل تكلفة ممكنة، فتسارع وتيرة الحياة الاقتصادية المعاصرة والتقدم التقني في عالم الاتصالات والمعلومات، يتطلب تطوير أساليب التعامل الاقتصادي إلى أقل حد ممكن من القيود والالتزامات.

وتتمثل أهم المبادئ التي يجب أن تقوم عليها الهندسة المالية التي تراعي ضوابط أحكام الشريعة الإسلامية فيما يلي[6]:

- التوازن بين مختلف الأطراف المشاركة في العملية التمويلية والاستثمارية.
- التكامل بين الاقتصاديين الحقيقي والمالي.
- التناسب بين العقد والهدف المقصود منه.
- الحِلّ والمشروعية في المعاملات المالية.

1-2- مزايا تطبيق الهندسة المالية الإسلامية: كما تهدف الهندسة المالية الاسلامية إلى تحقيق المزايا التالية[7]:

– تحسين جودة المنتجات المالية الاسلامية وتنميطها وتسجيلها وإيجاد بيئة مناسبة لتحفيز الإبداع والبحوث في المؤسسات المالية الاسلامية.

– إيجاد جو تنافسي للباحثين في مجال تطوير المنتجات المالية تتسم بتجنب التقليد والإفراط.

– نشر ثقافة التطوير داخل قطاع الصناعة المالية الاسلامية ودعم الجهود الفردية في هذا المجال وتصميم منتجات جديدة.

– تنميط عقود المنتجات المالية بما يحقق المعيارية والشفافية والقبول العام لها إقليمياً ودولياً.

1-3- الأسس العامة للهندسة المالية الإسلامية [8]: تقوم الهندسة المالية الإسلامية على دعائم، وهي:

- تحريم الربا و الغرر.
- حرية التعاقد.
- التيسير و رفع الحرج.

ثانياً: أدوات الهندسة المالية الإسلامية

2-1- مفهوم المنتجات المالية الإسلامية:

لقد أفرزت الهندسة المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مجموعة من المنتجات المالية التي يمكن أن تلبي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية لمختلف المتعاملين مع المصارف الإسلامية تم استنباطها من مختلف كتب الفقه لتعكس جذور المالية، كما نجد المنتجات الأخرى التي تقوم على محاكاة المنتجات المالية التقليدية، مع إضفاء الصبغة الشرعية عليها، وتكييفها وفق ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية، لتحقق بذلك نفس الأهداف التي ترمي إليها المنتجات التقليدية.

وتعرف المنتجات المالية الاسلامية بأنها تلك الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية لعملائها وهي في الحقيقة عقود تهدف للربح بالنسبة للمؤسسة المالية و تقدم في المقابل خدمة على شكل عين أو منفعة لكن لكي تحقق المنتجات أهدافها فخي تتجاوز الجانب القانوني في التعاقد لتشمل التسويق للعميل والتعرف على احتياجاته ومحاولة المواءمة بينها و بين حقوق المؤسسة ومصالحها وبالنسبة للمنتجات الإسلامية فإنها يجب أن تستوفي جانبا آخر وهو الضوابط الشرعية.

ويختلف المنتج المالي الاسلامي عن نظيره التقليدي فالأول يرتكز على شراء أصل و بيعه للعميل فيما يعتمد الثاني على إقراض مبالغ مادية، كما يتميز المنتج المالي الاسلامي بالإبداع و يحل الكثير من المشكلات وله طريقة عمل محددة [9].

2-2- أنواع منتجات الهندسة المالية الإسلامية:

يمكن تقسيم المنتجات المالية الاسلامية إلى ثلاث مجموعات هي:

المجموعة الأولى: تتضمن **المنتجات التمويلية**، وتنقسم بحد ذاتها إلى:

1- التورق المصرفي: يعرَّف التورق على أنه : تملُّك أصول بثمن مؤجل ثم بيعها بثمن حال لغير من اشتُريت منه، فالتورق آلية تمويلية يتمكن عن طريقها المتوَرِّق (طالب النقود) من شراء سلعة بثمن مؤجل، ثم يقوم ببيعها بثمن حال إلى طرف آخر غير الذي اشتريت منه قبلاً، وبهذا يكون المتورق قد تحصل على التمويل اللازم من خلال بيع السلعة المملوكة حالاً، على أن يقوم بتسديد ثمنها الآجل حسب ما تم الاتفاق عليه[10].

وعرفته لجنة المعايير الشرعية بأنه ضراء سلعة بثمن آجل مساومة أو مرابحة ثم بيعها إلى غير من اشتريت منه للحصول على النقد يثمن حال[11].

أما التورق المصرفي فهو الآلية التمويلية التي يقوم من خلالها عميل المصرف الإسلامي بشراء سلعة من هذا الأخير بالأجل، على أن يقوم ببيعها حالاً لطرف آخر غير البائع الأول، لتكون هذه الصيغة التمويلية آلية للحصول على السيولة النقدية التي يحتاجها العميل.

2- الإجارة الموصوفة في الذمة :عُرفت على أنها من العقود التي يلتزم فيها المؤجر بتقديم منفعة يتم وصفها التام –بصفات السَلَم – سواء كان محلها منفعة عين كإيجار سيارة موصوفة أو منفعة شخص كالخياطة والتعليم وليس شرطا فيها أن يكون المؤجر مالكا للمنفعة عند العقد بل تضاف للمستقبل ليكون على تملكها للتنفيذ[9].

3- شهادات الإيداع القابلة للتداول: تعتبر شهادات الإيداع القابلة للتداول أوراقاً ماليةً تُصدر من قِبل المصارف في مقابل الودائع الاستثمارية المودعة لديها، حيث تقوم على أساس المضاربة باعتبار حاملها رب المال والمصرف مضارباً بها، وتعطي الحق لحاملها في الحصول على الربح قبل تاريخ استحقاق الورقة المالية وبالنسب المتفق عليها، كما تعطيه الحق في بيعها من أجل الحصول على السيولة التي يحتاجها خلال مدة استحقاقها.

المجموعة الثانية: وتضم **المنتجات المالية المشتقة،** وتنقسم بدورها إلى[10]:

1- الخيارات في إطار بيع العربون وخيار الشرط: لقد تم تكييف عقود الخيارات في الشريعة الإسلامية وفق ما يلي:

1-1- خيار شرط: حيث يدخل الشخص في العقد اللازم (البيع أو الإجارة أو الاستصناع)، ويشترط لنفسه حق الفسخ بإرادته المنفردة خلال مدة معلومة؛ وهو ما يتيح الفرصة للتحوط في الحصول على سلعة يؤمل الربح منها، وله الحق في عرض محل الخيار لطرف آخر خلال مدة العقد دون أن يكون هناك اقتران بالربح لأن ذلك يُسقط الخيار.

1-2- بيع عربون : يعتبر العربون جزءاً من ثمن السلعة، يدفعه المشتري للبائع تعويضاً عن حبسه لسلعته، حيث يدخل ضمن الثمن المتفق عليه في العقد في حالة التنفيذ، ويكون حقاً للبائع إذا تنازل المشتري عن حقه في التنفيذ.

وتجدر الإشارة إلى أن بيع العربون والخيار يقومان على دفع المشتري لمبلغ من المال مقابل الحق في شراء أصل مالي معين بثمن محدد خلال فترة معينة، على أن يتم تملك الأصل في حالة إتمام العقد، أو خسارة المبلغ المدفوع مقدماً في حالة العكس، إلا أن بيع العربون يختلف عن الخيار في أنه لا يُستخدَم من أجل الاستفادة من فروق أسعار الأصل المالي، بل من أجل شراء الأصل في حد ذاته والانتفاع به، على أنه إذا ثبت له أن الأصل مناسب أمضى الشراء، وإلا فإنه يخسر العربون.

2- المستقبليات في إطار عقد السلم: وقد تم تكييف العقود المستقبلية على أساس عقد الاستصناع الذي يمكن أن يتأخر فيه تسليم الثمن والمبيع في مجلس العقد، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها محل الاستصناع مرتفع القيمة، بحيث يمكن حتى للمشتري القيام بتمويل المصنّع من خلال دفعات محددة لآجال معينة، كما اشتُرط أن تكون السلعة موصوفة وصفاً دقيقا ً(كماً ونوعاً) على أن يتم التسليم في زمن معلوم وبكيفية معلومة.

3- العقود الآجلة في إطار عقد السلم: لقد كُيّفت العقود الآجلة على أساس عقد السلم الذي يتفق فيه الطرفان على التعاقد على بيع بثمن معلوم يتأجل فيه تسليم السلعة الموصوفة بالذمة وصفاً مضبوطاً إلى أجل معلوم، على أن لا يكون كلا البدلين مؤجلين.

المجموعة الثالثة: تضم **المنتجات المالية المركبة**، وتتمثل في[11]:

1- بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة : يقوم هذا النموذج على إعادة هندسة بيع المرابحة للآمر بالشراء من خلال عقد المشاركة كما يلي:

- يقوم التاجر الذي ينوي تخصيص جزء من مبيعاته لتكون بالتقسيط بفتح حساب لدى المصرف الإسلامي كحصته في حساب المشاركة، ويقوم المصرف كذلك بإيداع مبلغ مماثل أو يزيد كحصة المصرف في حساب المشارك.
- يقوم التاجر بعملية البيع بالتقسيط ونقل الملكية وكل ما يتعلق بالأمور الفنية لبضاعته، ويتولى المصرف متابعة الأقساط والتسديد وكافه الأمور المالية.
- الأرباح التي يجنيها هذا الحساب المشترك توزع بين التاجر والمصرف بالاتفاق، وبهذه الطريقة يحقق المصرف عدة أهداف، فهو أولاً يقلل التكاليف الإجرائية التي تتسم بها عمليات المرابحة بالمقارنة مع البنوك التقليدية، ومن ثم يبتعد عن الشبهات الشرعية المتعلقة بالقبض والحيازة، ويكون أيضاً مكملاً لعمل التجار وليس منافساً لهم.

2- المغارسة المشتركة: تقوم فكرة هذا النموذج على تملُّك المصرف الإسلامي الأراضي الصالحة للزراعة، على أن يتفق مع أصحاب الخبرة والتخصص في المجال الزراعي المتعلق بغرس الأشجار المثمرة، حيث وبعد إجراء الدراسة اللازمة لمعرفة مدى ملاءمة غرس الأشجار المثمرة في الأراضي محل العقد؛ يتم الاتفاق بين الطرفين على غرسها مع تمليك الخبراء جزءاً من الأرض، وحصولهم على جزء من المحصول، وكذا جزء من الأشجار، ومن شروطها:

- تحديد مدتها الزمنية حسب نوعية الأشجار في إثمارها.
- يكون النصيب الأكبر من الثمار والأشجار والأرض للمصرف.
- يحظى الخبراء بالجزء الباقي من الثمار والأشجار والأرض المملكة.

3- المغارسة المقرونة بالبيع والإجارة: تقوم المغارسة المقرونة بالبيع على تملُّك المصرف الإسلامي لأرض صالحة للزراعة، حيث يقوم ببيع جزء منها بسعر رمزي للخبراء الزراعيين على أن يقرن هذا البيع بعقد إجارة على العمل في الجزء الباقي من الأرض، ويكون الأجر جزءاً من الشجر والثمر، وتعتبر المغارسة من المنتجات التي يجب أن تحظى بالتطبيق كباقي المنتجات الأخرى ذلك أنها تساهم في توظيف أصحاب الخبرة الزراعية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الزراعية وإيجاد مصادر جديدة لإحلال الواردات..

المجموعة الرابعة: وتضم **الصكوك الإسلامية**.

يُقصد بالتصكيك إصدار أوراق مالية قابلة للتداول، مبنية على مشروع استثماري يدر دخلا[12]، ويُقصد بالتصكيك أيضا عملية تحويل جزء أو مجموعة من الأصول غير السائلة والمدرة لدخل يمكن التنبؤ به التي تمتلكها

المؤسسة إلى أوراق مالية قائمة على الشراكة في منافع هذه الأصول خلال فترة معينة، فهو يعني تحويل أو تقسيم أصل أو أكثر إلى صكوك[13].

وتنفسم الصكوك الإسلامية إلى عدة أنواع، تتمثل في [14]:

- صكوك الإجارة.
- صكوك السلم.
- صكوك المضاربة.
- صكوك المشاركة.
- صكوك الاستصناع.
- صكوك المرابحة.
- صكوك المزارعة.
- صكوك المساقاة.
- صكوك المغارسة.

ثالثاً: نحو تفعيل دور الهندسة المالية الإسلامية بديلاً للهندسة المالية التقليدية

تنتهج الهندسة المالية الاسلامية عدة مناهج لتطوير منجاتها لتأخذ محل المنتجات المالي التقليدية ومن أجل ذلك فهي تتبني أساليب تتمثل في مجموعة من المناهج لابتكار وتطوير منتجات تتمثل في [15]:

1- منهج المحاكاة:

يقوم هذا المنهج على تقليد المنتجات المالية التقليدية مع توسيط السلع وإدراج بعض الضوابط الشرعية عليها حيث تكون نتائجها محددة مسبقا، وفي نفس النتائج التي يحققها المنتج الربوي يتميز هذا الأسلوب بالسرعة والسهولة، ويوفر الوقت والجهد في البحث والتطوير، وبالرغم من مزايا هذا الأسلوب إلا أنه يتضمن مجموعة من السلبيات تتمثل في:

- تصبح الضوابط الشرعية مجرد قيود شكلية لا حقيقة لها ولا قيمة اقتصادية من ورائها وهذا ما يضعف قناعة العملاء بالمنتجات الاسلامية حيث تصبح عبئا أمام المؤسسات المالية ومجرد تكلفة إضافية تحمل للعميل رغم أنها تحقق نفس النتيجة.
- أسلوب المحاكاة يجعل من الصناعة المالية الاسلامية تعاني من نفس مشاكل الصناعة المالية التقليدية.
- يفقد أسلوب المحاكاة شخصية وخصوصية وفلسفة الصناعة المالية الإسلامية.

2- منهج التحوير:

يقوم هذا المنهج على إيجاد منتجات مالية جديدة اعتمدت على منتجات شرعية، كما يمكن تطبيق هذا المنهج في اشتقاق منتج جديد من منتجين أو أكثر، ومن أمثلة ذلك: عقد الاستصناع فهو عقد مشتق من عقدين الإجارة والسلم، ويؤدي هذا المنهج إلى توليد مجموعة كبيرة من المنتجات المقبولة مع إعادة النظر في جوانبها الشرعية.

3- منهج الأصالة والابتكار لتطوير المنتجات الإسلامية:

يعتمد هذا المنهج على البحث عن الاحتياجات الفعلية للعملاء و العمل على تصميم المنتجات المناسبة لها شرط أن تكون متوافقة ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتطلب هذا المنهج:

- دراسة مستمرة لاحتياجات العملاء والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لها لضمان الكفاءة الاقتصادية للمنتجات المالية الاسلامية.
- وضع أسس واضحة لصناعة هندسة مالية اسلامية مستقلة عن الهندسة المالية التقليدية.
- المحافظة على أصالة الصناعة المالية الاسلامية والسماح لها بالاستفادة من منتجات الصناعة المالية التقليدية مادامت تفي بمتطلبات المصداقية الشرعية.

ويعتبر هذا المنهج أكثر كلفة من التقليد والمحاكاة، لكنه أكثر جدوى وإنتاجية لذلك ينبغي وضع الخطط الجادة التي تحدد مسار الصناعة الإسلامية، ويتم تطبيقها تدريجياً على أن تتم مراجعة النتائج وتقويم الأداء دورياً.

والجدول الموالي يوضح أهم أوجه الاختلاف بين الهندسة المالية التقليدية والهندسة المالية الإسلامية:

أوجه الاختلاف	الهندسة المالية التقليدية	الهندسة المالية الإسلامية
المبادئ	- الاقتصاد الربوي (الفائدة، المجازفة، القمار، الغرر)	- مبادئ الشريعة الإسلامية، تحريم الربا والغرر، رفع الحرج، التحذير من بيعتين في بيعة واحدة.
المنتجات	- المشتقات المالية: (الخيارات، المستقبليات، المبادلات، العقود الآجلة). - التوريق، المنتجات المالية الحديثة والمركبة، المنتجات المالية التقليدية.	- المنتجات التمويلية. - العقود المركبة. - الصكوك الإسلامية. - المشتقات المالية الإسلامية.

المصدر: عدي هاجر و لعلام لامية، مرجع سابق، ص: 8. (بتصرف).

خاتمة:

تمثل الهندسة المالية الإسلامية بحق أداة داعمة للاقتصاد الاسلامي من خلال الحلول التي تقدمها له لمواجهة المشاكل و الحاجات الاقتصادية التي تواجه المستثمرين والمنتجين.كما أن تنوع المنتجات المالية الاسلامية القائمة على ضوابط شرعية والتي تتمتع بمصداقية من شأنها تحقيق مردودية اقتصادية عالية لذلك يمكن أن نؤكد على:

- تشجيع البحوث والدراسات وكل ما من شأنه تطوير المنتجات الاسلامية المالية الحلال.
- نضر الثقافة الإسلامية بهدف إزالة أي غموض يكتنف عملية الاستثمار في أدوات التمويل الاسلامي.
- إن الأدوات المالية الاسلامية وُجدت كبديل للأدوات المالية التقليدية المُعتمدة على سعر الفائدة.

الهوامش والإحالات:

[1]– سامي بن إبراهيم السويلم، **صناعة الهندسة المالية نظرات في المنهج الإسلامي**، مركز البحوث شركة الراجحي المصرفية للأستثمار–جدة ديسمبر 255، ص:5.

[2]– نفس المرجع ص: 6.

[3]– أنظر: الظهران محمد المرزوق، **تطوير المصرفية الإسلامية رهن بإنشاء هيئة شرعية عليا**، صحيفة الشرق، العدد 655 متوفرة على الموقع: *www.gallup.com/poll/islamic.banking*

[4]– عبد الكريم قندوز، **الهندسة المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 2، سنة 2007، ص 10.

[5]– سامي السويلم، مرجع سابق، ص: 13 .

[6]– أنظر: عبد الباري مشعل، **الرقابة الشرعية وأثرها على تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية**، المؤتمر المصرفي الإسلامي الثالث حول: مستقبل البنوك والشركات الاستثمارية، الكويت، أبريل 2006، ص: .9

[7]– عبد الحليم غربي، **الابتكار المالي في البنوك الاسلامية واقع و آفاق**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد التاسع، 2009، ص: 222 .

[8]– أنظر: عز الدين، خوجة، **تطوير المنتجات المالية الإسلامية المنهجية والآلية**، متوفر على الموقع: *www.kantakji.com*

– عبد الكريم قندوز، مرجع سابق، ص:30–33.

[9] – سعدي هاجر لعلام لامية، **دور الهندسة المالية الاسلامية في ابتكار منتجات اسلامية العقود المركبة نموذجاً**، ص: 7.

[10]– سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار شعاع، سورية، 1010، ص: 13 . 1010، ص :13.

[11]– انظر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية 2010، ص: 412.

[9]– بدر الحسن القاسمي، **الإجارة الموصوفة للخدمات غير المعينة**، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، 41 مايو 4 -يونيو 1002 ، ص :11.

[10]– شرفي لعمى، **أهمية المنتجات المالية الاسلامية في الصناعة المصرفية الإسلامية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية، ص: 11.

[12]– مجمع الفقه الإسلامي، القرار 137 حول الصكوك الإسلامية، مارس 2004.

[13]– عجيل جاسم النمشي، **التوريق والتصكيك و تطبيقاتها**، الدورة 19، الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر الإسلامي، 2009، ص: 8.

[14]– أنظر: هيئة المراجعة و المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعيار 17، ص: 96.

[15]– سعدي هاجر و لعلام لامية، مرجع سابق، ص: 8.

من إعداد:

د. علّة مراد

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة الجلفة / الجزائر

Mourad805@gmail.com

أ. موري سمية

أستاذة مساعدة بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة بشار / الجزائر

Soumia.mouri@yahoo.fr